



204810 - باع سيارته على المعرض ، وطلب من البنك أن يشتري له نفس السيارة ، فما الحكم ؟

السؤال

رجل اتفق مع صاحب معرض على أن يبيع عليه سيارته بمائة ألف ، ثم يشتريها منه بواسطة البنك ، فحصل بينهما بيع وتقابض للثمن والسلعة ، ثم ذهب الرجل إلى البنك ، وطلب منهم شراء سيارة ، فطلب البنك منه اختيار سيارة ، فاختار سيارته التي باعها للمعرض ، فذهب البنك واحتوى السيارة من المعرض بمائة وعشرين ألف ، وباعها لذلك الرجل بالتقسيط بمائة وعشرين ألف . فما الحكم ؟

الإجابة المفصلة

الحمد لله.

المعاملة المذكورة في السؤال لا تجوز ؛ لأن فيها تحايلاً على الربا ، فبيع السيارة على المعرض ، إنما قُصد منه الحصول على دراهم ، بتوصیط هذه السلعة في حقيقة الأمر ؛ إذ كان سيعید ملكية السيارة إليه ، عن طريق شراء البنك لتلك السيارة ، ثم إن العميل يرد تلك الدراء إلى البنك بأكثر ، نسبيّة ، وفي هذا تحايل على الاقتراض بفائدة .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : " فمتى كان مقصود المتعامل : دراهم بدراءه إلى أجل - فإنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى - ... ، فإنه ربا سواء كان يبيع ثم يبتاع ، أو يبيع ويقرض ، وما أشبه ذلك " انتهى مختصراً بتصرف من " مجموع الفتاوى " (29/432 - 433) .

وقال الشيخ يوسف الشبيلي حفظه الله :

" من شروط المراقبة المصرفية : ألا يكون القصد من المعاملة التحايل على الربا

ويظهر التحايل على الربا في المراقبة المصرفية في صور متعددة ، منها : أن يكون الأمر بالشراء هو نفسه البائع على البنك ، فإن كثيراً من الآمرین بالشراء يطلب شراء السلعة من شخص بعينه ، قد يكون شريكاً ، أو وكيلًا له ، أو بينه وبين الأمر مواطأة على الحيلة .

فيحرم على البنك في بيع المراقبة للأمر بالشراء : أن يشتري السلعة من شركة أو محل تابع للأمر أو وكيله ؛ لأن صورة ذلك ، كصورة عكس مسألة العينة ، فإن الأمر يبيع السلعة بنقد ثم يشتريها من البنك نسبيّة .

والمتبع لقرارات الهيئات الشرعية في المصارف الإسلامية يلحظ اهتماماً واضحاً من قبل تلك الهيئات ، ووقوفاً حازماً إزاء تطفل العينة عقود المراقبة المصرفية ، فهي تؤكد بين الفينة والأخرى على الجهات التنفيذية ، على التحري في هوية الأمر والبائع ، وألا يكون البائع وكيلًا أو شريكًا أو متواطئاً مع الأمر " .
انتهى مختصرًا بتصرف يسير من "الخدمات الاستثمارية في المصارف وأحكامها في الفقه الإسلامي" (428-2/437) .

وقد سئل الشيخ سليمان الماجد : «لدي أرض ، وأرغب في بنائها ، فهل يجوز أن أبيع الأرض على زوجتي بثمن آجل ثم يشتريها البنك من زوجتي وتسدد زوجتي لي ثمن الأرض ثم بيع البنك الأرض علي بالتقسيط ، وبثمن الأرض أستطيع بناءها ؟

فأجاب حفظه الله : " لا يجوز لك نقل ملكية الأرض لزوجتك لتبيعها على البنك ، وتأخذ النقود ثم تشتريها من البنك بالتقسيط ، لأن ذلك من التحايل على الاقتراض بفائدة ، والبديل عن هذا هو التورق الشرعي : أن تشتري سلعة مملوكة للناجر أو البنك بالتقسيط ، ثم تقبضها وتبيعها بنفسك أو وكيلك على طرف ثالث غير البائع ، والله أعلم " انتهى .

<http://www.salmajed.com/fatwa/findnum.php?arno=13433>

. وينظر جواب السؤال رقم : (96706) ، ورقم : (127016)

وَاللَّهُ أَعْلَمُ.